

The United States of America and the war on Yemen 2015-2019

Assistant Prof..Dr. Alaa Rezak Fadel
The University of Basrah
Basra and the Arabian Gulf Studies Center
E-mail: Alaa.ALNajjar@uobasrah.edu.iq

Abstract:

Following the Houthi takeover of power in Yemen in 2014, Saudi Arabia led a military coalition in March 2015 in order to restore the legitimate Yemeni government to power, and ending the Houthi control on the areas they acquired. With the beginning of the military operations against Yemen, Washington announced its intelligence and logistical support for allied forces. However, the war continued increased civilian casualties, as well as outbreaks of disease, epidemics and hunger. This pushed the Obama administration to attempting to end the crisis with peaceful solutions, and reduced its support for the coalition. But, with the arrival of the US president Donald Trump came to power in 2017, Washington has increased its support for the coalition in general and Saudi Arabia in particular, which is reflected on the deterioration of the general conditions in Yemen, and the crisis intensified, at time there was no indications to achieve a decisive victory for one of the parties to the conflict.

Key words: The Yemeni war, the United States and Yemen, Decisive Storm, the Yemeni crisis, restoring hope

الولايات المتحدة الأمريكية والحرب على اليمن

٢٠١٥ - ٢٠١٩.

أ.م.د. علاء رزاق فاضل النجار

جامعة البصرة

مركز دراسات البصرة والخليج العربي

E-mail: Alaa.ALNajjar@uobasrah.edu.iq

المستخلص :

على أثر سيطرة الحوثيين على السلطة في اليمن عام ٢٠١٤، قادت السعودية تحالفاً عسكرياً في آذار ٢٠١٥، من أجل ارجاع الحكومة الشرعية اليمنية إلى السلطة، وانتهاء سيطرة الحوثيين على المناطق التي استحوذوا عليها، ومع بداية العمليات العسكرية ضد اليمن، أعلنت واشنطن دعمها الاستخباراتي واللوجستي للقوات المتحالفة، بيد أن استمرار الحرب وزيادة الإصابات بين صفوف المدنيين، وتفشي الأمراض والأوبئة والجوع، دفع ادارة اوباما إلى محاولة انتهاء الأزمة بالحل السلمي، وقللت من دعمها وتأييدها للتحالف إلا إنه مع وصول الرئيس الامريكى دونالد ترامب إلى سدة الحكم عام ٢٠١٧، زادت واشنطن دعمها للتحالف بشكل عام وللسعودية بشكل خاص، الامر الذي انعكس على تردي الأوضاع العامة في اليمن، وزاد من حدة الأزمة، في وقت لم يكن هناك أي بوادر لتحقيق نصراً حاسماً لأحد اطراف الصراع.

الكلمات المفتاحية: الحرب اليمنية ، الولايات المتحدة الأمريكية واليمن ، عاصفة الحزم ، الأزمة اليمنية، عملية اعادة الأمل

المقدمة

صاحب استمرار الأزمة اليمنية التي اندلعت عام ٢٠١١، تحول دراماتيكي ونشوب صراع داخلي مسلح للاستحواذ على السلطة، إذ لم تستطع الجهود الدولية والحلول الدبلوماسية من اقناع الفصائل اليمنية المتناحرة من ترك لغة السلاح وحل خلافاتهم بالجلوس على طاولة المفاوضات التي خطط لها لإنهاء أزمة البلاد، وهو ما قاد أخيراً إلى تشكيل تحالف عسكري بقيادة السعودية عام ٢٠١٥؛ لغرض ارجاع الحكومة الشرعية في اليمن إلى السلطة، وانتهاء سيطرة الحوثيين على المناطق التي استحوذوا عليها منذ عام ٢٠١٤.

وبالرغم من أن العمليات العسكرية للتحالف ضد اليمن، لم يكن مخططاً لها الاستمرار طويلاً، إلا أنها فشلت في تحقيق أهدافها وفقاً للمدة الزمنية التي حددت لها، في وقت ساندت فيه الولايات المتحدة منذ البداية العمليات العسكرية للتحالف، وعلنت دعمها لها، من خلال الجهد الاستخباراتي والدعم اللوجستي، وقد حاولت إدارة الرئيس اوباما عدم الانخراط بشكل أوسع في الأزمة اليمنية، لاسيما مع اتساع نطاق الحرب، وطول مدتها، فضلاً عن زيادة الإصابات بين صفوف المدنيين، وتفشي الأمراض والابوئة والجوع، الأمر الذي جعل منظمات إنسانية ودولية عدة تطالب بإنهاء الحرب وإيقاف الدعم الأمريكي؛ لذا كانت جهود واشنطن آنذاك تحاول إنهاء الأزمة اليمنية بالحلول السلمية من جهة، وتقليل عدد الخسائر بين صفوف المدنيين من جهة ثانية.

بيد أن الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب، غالت كثيراً في دعمها للتحالف بشكل عام وللسعودية بشكل خاص في الحرب ضد اليمن، وقد تجسد ذلك من خلال عقد واشنطن صفقات اسلحة ضخمة مع الرياض، فضلاً عن الدعم اللوجستي والاستخباراتي الأمريكي للتحالف العربي، ولم تمنع الأصوات التي ارتفعت داخل الكونجرس الأمريكي ولا من المنظمات الإنسانية والدولية من ثني الإدارة الجديدة عن توجهاتها الدافعة باتجاه تقليل النفوذ الإيراني في المنطقة، من خلال القضاء على الحوثيين، وهو ما توافق تماماً مع الرؤيا السعودية، لذا فإن إدارة ترامب كانت أكثر شراسة بتعاملها مع الأزمة اليمنية وفقاً لرؤيتها للمشروع الإيراني في المنطقة.

اشكالية البحث: تدور اشكالية البحث حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحرب في اليمن ٢٠١٥ - ٢٠١٩، وما هي الأدوار التي اضطلعت بها واشنطن في تلك الحرب، وكيف أثرت على الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، مع وجود المؤثر الإيراني، وتدخلات طهران الواضحة في سير الاحداث اليمنية.

فرضية البحث: هل تمكنت الولايات المتحدة - بوصفها قوى عظمى - من السيطرة على سير الأحداث في اليمن، وهل كان للدعم اللوجستي والعسكري الأمريكي المقدم إلى التحالف العربي أثر في الحرب ضد اليمن، وما الاختلافات في سياسة واشنطن تجاه الأزمة اليمنية في عهد الرئيس اوباما، وعهد الرئيس ترامب.

منهجية البحث: تم اتباع المنهج التاريخي ومزجه بالمنهج التحليلي، بغية الوصول الى أدق الاستنتاجات.

هيكلية البحث: قسم البحث إلى مقدمة وثلاثة محاور، كرس الاول منها لدراسة سياسة الولايات المتحدة تجاه الازمة اليمنية منذ ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥، واهتم الثاني بدراسة موقف ادارة الرئيس اوباما من الحرب في اليمن حتى عام ٢٠١٧، في حين خصص الثالث لبحث انعكاسات الادارة الامريكية الجديدة على الحرب في اليمن ٢٠١٧-٢٠١٩، وتبع ذلك كله، خاتمة وقائمتي هوامش ومصادر.

أولاً: سياسة الولايات المتحدة تجاه الازمة اليمنية منذ ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥.

اجتاحت العاصمة صنعاء في شباط ٢٠١١ احتجاجات شعبية مطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اعطى اشتراك الحوثيين^(١) فيها زخماً لها^(٢)، وبعد أن تحولت مطالب المتظاهرين إلى المناداة بتتحي الرئيس علي عبد الله صالح عن الحكم، عمدت الحكومة اليمنية إلى رفض مجمل مطالب المتظاهرين واستخدمت العنف المفرط ضدهم^(٣)، إلا أن ذلك لم يزد المتظاهرين إلا اصراراً على تتحي صالح، الأمر الذي دفعه إلى الطلب من مجلس الامن الدولي والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي الوساطة لإنهاء الازمة. لذا قدم مجلس التعاون الخليجي مبادرة في ٢٣ نيسان ٢٠١١ إلى الرئيس صالح، تضمنت خريطة طريق انتقالية ديمقراطية مدتها سنتان، مقسمة على مرحلتين. شملت الأولى، نقل سلطات صالح الرئاسية لنائبه عبد ربه منصور هادي، ووقف الأعمال العدائية ضد المتظاهرين، وتشكيل حكومة انتقالية، على حين تضمنت المرحلة الثانية إقامة مؤتمراً للحوار الوطني، من أجل العمل على اتفاق واسع النطاق لوضع دستور جديد للبلاد، وعرضه على الشعب للاستفتاء عليه^(٤).

شاركت الولايات المتحدة بشكل وثيق في عملية الانتقال السياسي في اليمن، اذ ساعد المسؤولون الأمريكيون في دفع مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي إلى الامام، وعملوا باستمرار من أجل استكمال الخطوات المنصوص عليها في المبادرة، على الرغم من الفجوة المتزايدة بينها وبين واقع السياسة اليمنية^(٥)، في ظل تناحر الفرقاء، والتشكيك في نوايا بعضهم البعض، وعدم تغليب المصلحة الوطنية على مصالحهم الحزبية واهوائهم الشخصية.

حاول الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزباني، إقناع صالح بتوقيع مبادرة مجلس التعاون الخليجي. وبالرغم من قبول الاخير مطلع ايار ٢٠١١ توقيع المبادرة من حيث المبدأ لكنه رفض التوقيع عليها شخصياً، وبدلاً من ذلك اقترح إرسال مساعده إلى حفل التوقيع في مقر مجلس التعاون الخليجي بالرياض، إلا أن المعارضة رفضت توقيع المبادرة إذا لم يوقعها صالح شخصياً، وهو ما أدى إلى تصاعد العنف بين القوات الموالية للنظام والقوات المناهضة له؛ لذا مارست الاطراف الدولية جهودها من اجل اقناع جميع الاطراف بتوقيع المبادرة، وبعد ثلاثة أسابيع تقريباً أعرب صالح مجدداً عن استعدادة للتوقيع على المبادرة الخليجية؛ لذا وقعت المعارضة في ٢١ آيار بعد تلقي تأكيدات من صالح بأنه سيحذو حذوها في اليوم التالي، إلا أن الأخير لم يفي بوعدده، ففي ٢٢ آيار حاصر حشد مسلح من مؤيدي صالح سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في صنعاء، حيث تجمع سفراء الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية ودول مجلس التعاون الخليجي، وحوصروا لساعات عدة قبل أن يتم إجلائهم في نهاية المطاف بواسطة مروحية عسكرية يمنية. وفي اليوم نفسه، رفض صالح التوقيع على المبادرة^(٦).

وعلى أثر التطورات الأخيرة اندلاع اشتباكات عنيفة في صنعاء في ٢٣ آيار ٢٠١١ بين المعارضة والقوات الحكومية، وفي ٣ حزيران ٢٠١١ أدى انفجار في المسجد الرئاسي في العاصمة صنعاء إلى مقتل عدد من قادة المؤتمر الشعبي العام البارزين، وإصابة صالح بجروح بالغة، نُقل على أثرها إلى المملكة العربية السعودية لتلقي العلاج، وبعد عودة الأخير إلى بلاده في ايلول وتزايد الضغط الدولي عليه لا سيما من الأمم المتحدة والاتحاد الاوربي ومجلس التعاون الخليجي، وقع المبادرة في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١، في حفل أقيم في الرياض. وتنازل صالح عن سلطاته لنائبه عبد ربه منصور هادي^(٧)، بحضور السفير الامريكي لدى اليمن جيرالد فايرستاين Gerald M. Feierstein. وكان مجرى الأمور الملحوظ ذا دلالة، إذ كان التنحي عبارة عن صفقة سعودية تحظى بدعم كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة^(٨).

وبتوقيع المبادرة الخليجية، بدأ ما سُمي بالمرحلة الإنتقالية في اليمن برعاية الدول العشر (اصدقاء اليمن)^(٩)، التي كانت وظيفتها مساعدة انتقال اليمن لإقامة نظام سياسي توافقي جديد، أو الانتقال إلى حكم ديمقراطي رشيد على وفق تعبير المبادرة الخليجية، بوصفه حل وسط يجمع بين مطالب النظام السابق، وتطلعات قوى ثورة شباط ٢٠١١ المطالبة بالتغيير^(١٠)، وبحلول كانون الثاني ٢٠١٢ نقلت السلطة من صالح إلى نائبه هادي، وبقي صالح زعيماً لحزب المؤتمر الشعبي العام وحصل على الحصانة^(١١).

كان من تداعيات الازمة اليمنية، التدخل الاقليمي والدولي في الشأن الداخلي لليمن. ففي نهاية شهر اذار ٢٠١٢ عبر جيفري فيلتمان Jeffrey Feltman مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى بعد اجتماعه مع الرئيس هادي عن استيائه من التدخل الايراني في الشأن اليمني. كما اعلن السفير

الأمريكي فايرستين في نيسان من العام نفسه، عن مشاعر مماثلة عندما ذكر: "أنا نرى إيران تحاول زيادة وجودها هنا، بطرق نعتقد أنها غير مفيدة لاستقرار اليمن وأمنه"، وقد تزامن الخطاب الأمريكي المتشدد مع زيادة التعاون بين قوات الأمن اليمنية والأمريكية، لمنع وإحباط شحنات الأسلحة الإيرانية إلى اليمن^(١٢).

استمرت واشنطن في دعمها للحكومة اليمنية، ففي ايار ٢٠١٢ شارك مستشارون أمريكيون في التخطيط للهجوم الذي أمر به هادي ضد معقل القاعدة في الجنوب، وشارك في العملية أكثر من ٢٠ ألف جندي نظامي تدعمهم مليشيات مرتزقة من قبائل الجنوب. بينما قدم النظام السعودي جزءاً كبيراً من التمويل، وتلقت القوات البرية دعماً جويًا مكثفًا، وبينما عزا الرئيس هادي هذا الدعم إلى القوات الجوية اليمنية وحدها، كان الحديث في الخفاء عن مشاركة مكثفة لطائرات أمريكية من دون طيار، وبعد أن استمرت العملية قرابة شهرين اسفرت عن طرد التنظيم من المناطق التي كان يسيطر عليها، وعاد إلى مخبأه في وسط البلاد^(١٣).

عقد مؤتمر الحوار الوطني في صنعاء في ١٨ اذار ٢٠١٣، لوضع الأسس لدستور جديد، واشترك فيه ٥٦٥ مندوباً، تم تنظيمهم في ١١ مجموعة سياسية، فضلاً عن ٢٠ حزباً سياسياً صغيراً^(١٤). وبالرغم من الجهود الدولية لإنجاح المؤتمر لاسيما من الامم المتحدة والبنك الدولي والولايات المتحدة والدول الخليجية^(١٥)، إلا أن المؤتمر لم يستطع حل القضايا الرئيسية بشكل حقيقي ونهائي، فقد تباينت مواقف الأطراف السياسية وخصوصاً فيما يتصل بالقضية الجنوبية والفيدرالية والتقسيم إلى اقاليم، وبسبب الضغوطات الدولية نحو إنجاز أي اتفاق، فإن المخرجات الأخيرة للمؤتمر لم تمتلك نصوصاً واضحة بخصوص مشكلات اليمن الأكثر تعقيداً، كالقضية الجنوبية والفيدرالية والعدالة الانتقالية، ومع أن مخرجات الحوار بشكل عام حظت بنوع من القبول، فقد ظلت هناك تحفظات عميقة جداً وانتقادات واسعة بخصوص التفاصيل التي تحتويها؛ لذا فإن انتهاء اعمال مؤتمر الحوار الوطني في كانون الثاني ٢٠١٤ قاد البلد بسرعة إلى أزمة سياسية جديدة، وبدلاً من أن يصبح أداة لحل قضايا اليمن الملحة، فإن المؤتمر في الواقع وسع الهوة بين الأطراف المختلفة أكثر من أي وقت مضى. ومع عجز الحوار عن حل خلافاتها، فإن الأطراف السياسية في اليمن عادت إلى طريقها التقليدية في تحقيق أهدافها السياسية عبر استخدام السلاح^(١٦).

استمر الدعم الأمريكي لعملية الانتقال السياسي في اليمن، إذ صوتت الولايات المتحدة بالموافقة على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢١٤٠ الصادر في شباط ٢٠١٤، الذي فرض عقوبات على الأفراد الذين تدخلوا في عملية الانتقال السياسي في اليمن، أو عملوا بطريقة أو بأخرى على زعزعة استقرار

البلاد، وقامت لجنة الخبراء التي شكلها هذا القرار في النهاية، بفرض عقوبات على الرئيس السابق علي عبد الله صالح، واثنان من قيادات الحوثيون هما عبد الله يحيى الحكيم وعبد الخالق الحوثي^(١٧). من الطبيعي جداً ان تشهد اليمن آنذاك تصاعداً في العنف، ففي ايلول ٢٠١٤ وبعد عدة اسابيع من التظاهرات التي قادها الحوثيين في العاصمة صنعاء بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور وقرار الحكومة بخفض دعم الوقود، استولت قوات الحوثيين على العاصمة^(١٨)، وحاصرت القصر الرئاسي في ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٥، ووضعت الرئيس هادي تحت الإقامة الجبرية، وعقب ذلك بيومين قدم الاخير استقالته، وفي ٦ شباط شرع الحوثيون في إنشاء مجلس ثوري، ولجنة أمنية مشددة، وهيئة برلمانية مكلفة بانتخاب مجلس رئاسي. وبعد أن أدان المجتمع الدولي بشدة ما فعله الحوثيون، علقت سفارات عدة اعمالها وأجلت وموظفيها، بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي، وظل هادي قيد الإقامة الجبرية إلى أن فر من صنعاء متجهاً إلى عدن في ٢١ شباط ٢٠١٥، وأعلن من هناك سحب استقالته، واتهم الحوثيين بقيامهم بانقلاب عسكري ضده^(١٩). ومن الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة بعد ان علقت اعمال سفارتها في اليمن، نقلت موظفي السفارة إلى السعودية، للقيام بأعمالهم من هناك^(٢٠). كان لسيطرة الحوثيون على زمام الامور في اليمن بمثابة تحد واضح للإرادة الدولية، التي حاولت رسم اطر ديمقراطية للانتقال السياسي في اليمن، وهو ما لم ترضى به واشنطن باي شكل من الاشكال؛ لذا كان لابد للأخيرة التحرك سريعاً لإرجاع الامور إلى نصابها، والحد من سيطرة و سطوت الحوثيون.

ثانياً: موقف ادارة الرئيس اوباما من الحرب في اليمن حتى عام ٢٠١٧.

بناءً على طلب الرئيس هادي تم تشكيل تحالف عسكري بقيادة المملكة العربية السعودية ضم كل من البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وقطر والسودان والإمارات العربية المتحدة، من اجل اعادة هادي للسلطة واخراج الحوثيين من المناطق التي سيطروا عليها^(٢١)، وبدلاً من الإعلان عن بداية الحرب من الرياض، المجاورة لليمن، قررت السعودية الإعلان عنها من واشنطن. ففي ٢٦ اذار ٢٠١٥، أطل السفير السعودي لدى الولايات المتحدة عادل الجبير على المنصة ليعلم أن الحرب قد بدأت، وكان المعنى الضمني للمكان واضحاً، وفيه اشارة إلى ان السعودية ستخوض حرباً في اليمن بدعم وموافقة الولايات المتحدة. وفي غضون ساعات من اعلان الجبير، أصدرت إدارة الرئيس الامريكى أوباما بياناً ذكرت فيه أن الرئيس أذن بتوفير الدعم اللوجستي والاستخباراتي للعمليات العسكرية التي تقودها دول مجلس التعاون

الخليجي^(٢٢)، وأضاف البيان أن الولايات المتحدة ستنشئ خلية تخطيط مشتركة مع السعودية لتنسيق ذلك الدعم^(٢٣)، وبهذا فان واشنطن اشتركت بشكل مباشر في الحرب ضد اليمن منذ اندلاعها. وضمن اطار دعم واشنطن اللوجستي للتحالف، استخدمت الطائرات الحربية السعودية والحليفة لها القواعد الجوية الأمريكية في المنطقة، لتحليق طلعات جوية فوق اليمن، وهذا يعني أن عسكريين أمريكيين شاركوا في غارات جوية أسفرت عن سقوط ضحايا من المدنيين. وبالرغم من اصرار إدارة أوباما على أن أفراد الجيش والمخابرات الأمريكيين العاملين في خلية التخطيط المشتركة، حاولوا إبعاد غارات التحالف عن الأهداف غير القانونية إلا أنه كان من "المستحيل" تحديد ما إذا كان الأمريكيون على علم مسبق بهجمات التحالف على أهداف مدنية، لاسيما وأن منظمة هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية وجدت أدلة دامغة على أن العديد من الغارات الجوية للتحالف انتهكت القانون الدولي الإنساني، وقد يتحمل الأفراد العسكريون والاستخباراتيون الأمريكيون الذين يدعمون مهام تلك القوات، فضلاً عن مسؤولي الإدارة الأمريكية، مسؤولية جرائم الحرب بموجب القانون الأمريكي والقانون الدولي، نتيجة لتلك الضربات الجوية، فبرغم من ان قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦ الصادر في نيسان ٢٠١٥، تغاضى عن التدخل الدولي في النزاع اليمني، إلا أنه دعا بشكل صريح جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين^(٢٤).

كذلك وفرت واشنطن للتحالف العربي خدمات اخرى في حربه على اليمن، إذ كانت الطائرات الامريكية تزود في الجو الطائرات السعودية والإماراتية بالوقود، فضلاً عن مد التحالف بأسلحة دقيقة وقطع غيار للطائرات. وقد بررت واشنطن دعمها للجهود الحربية السعودية على أسس مختلفة منها، الحد من الضرر الناجم عن الضربات الجوية السعودية لليمن وتقليل الخسائر بين المدنيين، ومكافحة الإرهاب، ومنع إيران من السيطرة على اليمن بواسطة حلفائها الحوثيون، ومحاولة منع صواريخ هؤلاء من استهداف السعودية^(٢٥)، فضلاً عن استعادة الحكومة الشرعية لليمن، المعترف بها من الأمم المتحدة^(٢٦).

بيد أن الولايات المتحدة كانت تحاول من خلال دعمها للعمليات العسكرية في اليمن تغيير الخريطة السياسية للشرق الأوسط، بما ينسجم مع تطلعاتها، ويفوقها في ذلك تحقيق جملة من الأهداف والمصالح من أهمها، تحجيم نفوذ ايران في اليمن، وتأمين خطوط الملاحة الدولية، وإنعاش اقتصادها من خلال صفقات السلاح إلى دول الخليج العربية، والسيطرة على منفذ باب المندب بوصفه ممر بديل لهرمز، وجعل اليمن ساحة خلفية للحرب على الإرهاب وبخاصة القاعدة وداعش، في حال فشلها في سوريا والعراق وليبيا، وفرض سيطرتها على حلفائها الغربيين، وتوسيع قواعدها العسكرية في المنطقة، والحفاظ على أمن ربيبتها إسرائيل^(٢٧).

وبدلاً من كبح المخاوف السعودية من أن الحوثيين مثلوا "حزب الله الجنوب"، في إشارة إلى حزب الله اللبناني المدعوم من إيران، سارت الولايات المتحدة في هذا التوصيف وأدعت لفكرة أن الحوثيين هم وكلاء إيران، ومن المفارقة أن الحرب أدت إلى ما كان من المفترض أن تمنعه، فبدلاً من "اجتثاث" النفوذ الإيراني في شبه الجزيرة العربية، قربت الحرب التي قادتها السعودية على اليمن الحوثيين من إيران^(٢٨)، وكان ذلك من المسلمات، لأن الحوثيون كانوا بأمر الحاجة إلى الدعم العسكري الإيراني في حربهم مع دول عدة لها ثقلها العسكري والسياسي في المنطقة.

وفر الاتفاق النووي الإيراني مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى في تموز ٢٠١٥، غطاءً سياسياً لمشروع إيران الإقليمي، وعلى ما يبدو، لم يكن الاتفاق بين الجانبين حول الصفقة النووية فحسب، بل يشمل أيضاً تفاهات مباشرة وغير مباشرة بشأن النفوذ الإقليمي لإيران، وحقيقة هذه التفاهات، والتنازلات لإغراء إيران بالامتثال لبنود الاتفاقية، أصبحت واضحة بناءً على حقائق معينة، مثل قبول إيران كشريك رئيس في مبادرات حل الصراع السوري، وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة الأمريكية - في عهد أوباما - ركزت على إنهاء تنظيم القاعدة في اليمن كأولوية استراتيجية عليا على حساب تنامي نفوذ إيران هناك، الأمر الذي أدى إلى انتقادات حادة لسياسة أوباما تجاه إيران، إذ اتهم السناتور جون ماكين John McCain في عام ٢٠١٥، إدارة أوباما بـ "السماح لإيران بالسيطرة على الشرق الأوسط"، مضيفاً أن "الحوثيين المدعومين من إيران هم من استولوا على السلطة في اليمن وليس القاعدة، وإيران هي المسيطرة"، وانتقد ماكين إدارة أوباما لعدم تعاملها مع نفوذ إيران في المنطقة أو مواجهتها كأولوية في اليمن، من خلال الاعتراف الضمني بإنجازات الحوثيين المكتسبة هناك^(٢٩).

بعد عدة أشهر من بدء العمليات العسكرية ضد اليمن، لم يحقق التحالف العربي نصراً حاسماً، لذا فإن المكاسب المتواضعة التي تحققت على الأرض قوبلت بانتقادات دولية شديدة بسبب تزايد الخسائر في صفوف المدنيين جراء الضربات الجوية للتحالف. وفي الوقت نفسه، أبدى قسم كبير من أعضاء الكونجرس الأمريكي قلقهم بشأن تدهور الوضع الإنساني في اليمن. كما عبر (١٣) نائباً أمريكياً عن قلقهم بشأن مشاركة الولايات المتحدة في العمليات العسكرية للتحالف من خلال التذيق في مبيعات الأسلحة الأمريكية للسعودية. وعندما أخطرت الإدارة الأمريكية الكونغرس بشكل غير رسمي في ايلول باقتراح بيع ذخائر دقيقة التوجيه من نوع (PGMs) إلى السعودية، سعى بعض أعضاء مجلس الشيوخ إلى تأخير إخطارها الرسمي، وفي اواخر الشهر نفسه، كتب النائب في مجلس النواب الأمريكي تيد ليو Ted W. Lieu، رسالة إلى هيئة الأركان المشتركة دعاهم فيها إلى وقف الدعم الأمريكي للتحالف إلى أن يضع الأخير ضمانات لمنع وقوع إصابات في صفوف المدنيين. كذلك كتب (١٠) أعضاء في الكونغرس في

تشرين الاول رسالة إلى الرئيس أوباما يحثونه فيها على "العمل مع شركائنا السعوديين للحد من الخسائر المدنية إلى أقصى حد ممكن"، وفي الشهر نفسه، صرح عضو مجلس الشيوخ السناتور إدوارد ماركي Edward Markey قائلاً: "أخشى أن فشلنا في الدفاع بقوة عن الدبلوماسية في اليمن على مدى العامين الماضيين، إلى جانب فشلنا في الحث على ضبط النفس في مواجهة الأزمة في الربيع الماضي، قد يعرض جدوى هذه الشراكة الهامة بين الولايات المتحدة والسعودية للخطر"^(٣٠). في اشارة واضحة إلى الامتناع من العمليات العسكرية ضد اليمن وعدم تحقيقها نتائج تذكر.

وبعد إخطار الادارة الامريكية الكونغرس بشكل الرسمي في تشرين الثاني ٢٠١٥، عن نيتها بيع السعودية الذخائر الموجهة انفة الذكر، طلب قادة لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، أن تقوم الإدارة بإخطار الكونغرس قبل ٣٠ يوماً من نيتها بيع الشحنات ذات الصلة، وبالرغم من انه لم يكن هناك أي قرار من الكونغرس لرفض المبيعات المقترحة إلى السعودية، إلا أن التأخير وطلب إخطار إضافي قد أظهر قلق الكونغرس^(٣١)، من سياسة المبيعات العسكرية الامريكية إلى السعودية.

ورغم الأصوات التي ارتفعت داخل أمريكا ومن بعض الدول والمنظمات الحقوقية المطالبة بوقف الحرب، ووقف المجازر التي ترتكب بحق المدنيين اليمنيين، ومنع تصدير الأسلحة للسعودية، لكن الحكومة الأمريكية، لم تتردد في بيع الأخيرة أسلحة جديدة، إذ اصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً في ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٥، تضمن الموافقة على طلب السعودية بيعها أسلحة بمبلغ ١.٣ مليار دولار بينها قنابل ذكية^(٣٢).

استمرت واشنطن في دعمها للسعودية وتحالفها الموجه ضد اليمن، إذ أعلن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري John Kerry في مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، خلال زيارته إلى الرياض في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٦ "نحن ندعم التحالف الذي تقوده السعودية لمواجهة تمرد الحوثيين في اليمن.. إن علاقات الولايات المتحدة مع دول الخليج مبنية على أساس المصالح المشتركة، وهي استراتيجية، ونحن ملتزمون بدعمها لصد أي اعتداء، وأن واشنطن لن تتخاذل في حماية دول الخليج"^(٣٣).

وفي ضوء القيادة العسكرية الضعيفة للسعوديين، وتصاعد الخسائر في صفوف المدنيين طوال الأشهر الاولى من عام ٢٠١٦، أنشأت الولايات المتحدة فريقاً مشتركاً لتقييم الحوادث، وبدأت في تقديم المشورة بشأن استهداف المواقع والدقة في التصويب. وقدمت قوات العمليات الخاصة الأمريكية مهمة محدودة للمشورة والمساعدة للحكومة اليمنية وقوات التحالف خلال العمليات العسكرية في مدينة المكلا في ايار من العام نفسه^(٣٤).

وبالرغم من أن إدارة أوباما خفضت الدعم الأمريكي للحملة الجوية ضد اليمن، بسحب الأفراد الأمريكيين المعينين لخلية التخطيط الأمريكية - السعودية المشتركة في ١٩ آب ٢٠١٦. إلا ان التعاون الأمريكي - السعودي لم ينقطع. ففي الشهر نفسه، أخطرت إدارة أوباما الكونجرس باقتراح بيع دبابت من طراز (MIA2S) إلى السعودية، ورداً على ذلك، طلب عدد من اعضاء الكونغرس من الرئيس أوباما سحب الاقتراح، بسبب قلقهم من تفاقم الازمة الانسانية في اليمن^(٣٥).

وفي ٢٥ آب ٢٠١٦، أعلن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أن الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والإمارات، قد اتفقت مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن على استئناف المفاوضات للتوصل إلى تسوية تشمل انسحاب قوات الحوثيين وصالح من صنعاء، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، ومنع استعمال الاسلحة الثقيلة، ووقف اطلاق النار لمدة ٧٢ ساعة، وبالرغم من اعلان الحوثيون قبولهم بالاتفاق في حال أوقفت السعودية حملة القصف الجوي ورفعت الحصار البحري على اليمن. إلا ان الاخيرة رفضت ذلك؛ لذا تزامن فشل الاتفاق تصاعد أعمال العنف بين الجانبين^(٣٦)، يبدو أن الادارة الامريكية لم تكن جادة في التصدي للعمال العدائية لقوات التحالف ضد اليمن، والشروع في مفاوضات دبلوماسية لإنهاء الازمة؛ لأن الرياض لم يكن بمقدورها معارضة المشروع الامريكي فيما إذا مارست واشنطن ضغوطها المعتادة.

بدأت الولايات المتحدة الاتصال مباشرة مع الحوثيين في ايلول ٢٠١٦، إذ التقى وكيل وزارة الخارجية الامريكية للشؤون السياسية توماس شانون Thomas Shannon، بوفد من الحوثيين في العاصمة العمانية مسقط، وقدم مقترحاً لوقف إطلاق نار شامل في اليمن. وقد بدى واضحاً أن الجهود الأمريكية في نهاية عهد أوباما تعاملت مع الحوثيين على أنهم فاعل رئيس في اليمن، ومالت إلى تمكينهم في الساحة اليمنية بوصفهم أقلية، مع الأخذ بعين الاعتبار الموقف العام للإدارة الأمريكية بقيادة الديمقراطيين الساعين إلى تمكين الأقليات في دول عدة^(٣٧)، فضلاً عن ذلك، فإن صناع القرار السياسي في واشنطن كانوا يدركون جيداً أن الأحداث اليمنية كانت ستؤثر على نتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، وإن انهاء الازمة بالوسائل الدبلوماسية كان سيعزز من فوز الديمقراطيين فيما، لاسيما وأن الحرب استمرت أكثر مما خطط لها، ولم يكن هنالك أي مؤشرات تدل على تحقيق أحد أطرافها انتصاراً حاسماً.

وفي واحدة من اكثر هجمات التحالف شراسة ضد اليمن، استهداف طائراته مجلس عزاء في القاعة الكبرى في صنعاء في ٨ تشرين الاول ٢٠١٦، مما اسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٣٢ مدنياً، واصابة ٦٩٥ بينهم ٢٤ طفلاً^(٣٨)، وقد قدمت منظمات حقوق الإنسان والصحفيون أدلة من مكان الحادث، تثبت أن الذخائر المستخدمة في الهجوم امريكية الصنع، وان واشنطن هي من زودت السعودية بها. وهو ما دفع إدارة أوباما إلى إصدار أمر بمراجعة كل الدعم الأمريكي للتحالف، فبعد هذه الحادثة جمدت واشنطن

مؤقتاً عملية بيع الذخائر الموجهة إلى السعودية. وكان هذا الإجراء يهدف إلى الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لن تستمر في دعمها التحالف ما لم يتم تقليل الخسائر في صفوف المدنيين. ومع ذلك، فإن هذه الإجراءات "التأديبية" المحدودة للغاية، لم يكن لها تأثير كبير على جهود التحالف العسكرية، الذي استمر في ضرب أهداف مدنية^(٣٩).

وفي تطور مثير على الساحة اليمنية، تم إطلاق صاروخين - من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون - على مدمرة تابعة للبحرية الأمريكية بالقرب من مضيق باب المندب في ٩ تشرين الأول ٢٠١٦. وبالرغم من ان الحوثيون نفوا صلتهم بالهجوم، إلا أن إطلاق صاروخ آخر على نفس المدمرة الأمريكية في ١٢ من الشهر نفسه، قوبل برد فعل شديد من الولايات المتحدة، التي وجهت ضربات بصواريخ كروز على ثلاث محطات رادار في المنطقة التي يسيطر عليها الحوثيون، والتي انطلقت منها الصواريخ المستهدفة للمدمرة الأمريكية، وكان هذا أول عمل عسكري أمريكي مباشر ضد الحوثيون، لكن الولايات المتحدة قللت من أهمية العملية، بداعي أن الضربات أراد منها إزالة محطات الرادار لحماية السفن والأفراد العسكريين الأمريكيين^(٤٠)، وفي ١٤ تشرين الأول أخطر الرئيس أوباما الكونغرس برسالة، بأن الولايات المتحدة شنت ضربات صاروخية على منشآت الرادار التي تسيطر عليها الحوثيون، ووصفت الرسالة هذه الإجراءات بأنها أعمال دفاع عن النفس "محدودة ومتناسبة" وجاءت عملاً بسلطة الرئيس الدستورية لإدارة العلاقات الخارجية للولايات المتحدة وبصفته القائد العام والرئيس التنفيذي^(٤١)، كما اشارت إدارة أوباما إلى أنها لا تريد تعميق مشاركتها المباشرة في الصراع اليمني^(٤٢)؛ لذا أعلنت إدارة أوباما عزمها مراجعة المساعدة العسكرية الأمريكية للتحالف، ففي كانون الأول ٢٠١٦، ألغت واشنطن البيع المخطط لـ (١٦٠٠٠) مجموعة ذخيرة دقيقة التوجيه إلى السعودية بقيمة ٣٥٠ مليون دولار، وأعلنت أنها ستقيد المزيد من تبادل المعلومات الاستخباراتية التي تنطوي على استهداف قوات الحوثيين وصالح، وفي الوقت نفسه، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستواصل عملياتها للتردد بالوقود وستكثف تدريبها للقوات الجوية السعودية، وكذلك تواصل تبادل المعلومات الاستخباراتية فيما يتعلق بالقاعدة في الجزيرة العربية وتأمين الحدود السعودية - اليمنية^(٤٣)، وكانت هذه الاجراءات هي الاخيرة للرئيس اوباما، والمتعلقة بسياسة بلاده تجاه الازمة اليمنية.

ثالثاً: انعكاسات الإدارة الأمريكية الجديدة على الحرب في اليمن ٢٠١٧-٢٠١٩.

كان لوصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى سدة الحكم في كانون الثاني ٢٠١٧، أثر كبير على الازمة اليمنية، إذ اظهرت الدلائل أن بعض المسؤولين داخل البيت الأبيض والبنتاغون، يريدون زيادة وتيرة

عمليات مكافحة الإرهاب في اليمن، ويعتزمون زيادة عدد القوات البرية الأمريكية في تلك العمليات. ففي ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٧، شنت قوات العمليات الخاصة الأمريكية غارة جوية على محافظة البيضاء^(٤٤)، أسفرت عن مقتل ١٤ من أعضاء القاعدة المشتبه بهم و ١٦ مدنياً، وهو ما أدى إلى تنديد الرئيس هادي وتحالف صالح والحوثيين بالغارة الأمريكية لتسببها بقتل المدنيين الأبرياء. من جانب آخر تمثل أحد الاتجاهات الخطيرة للغاية التي أدخلتها إدارة ترامب في استراتيجيتها تجاه الازمة اليمنية، إحياء التهديد الإيراني المفترض ووضع الحوثيين كمتطرفين دينيين على نفس مستوى القاعدة في الجزيرة العربية^(٤٥)، مما كان يعني أن الإدارة الأمريكية الجديد عازمت على مساعدة التحالف العربي بوصفه الخصم المباشر للحوثيين في الصراع اليمني.

أكدت إدارة ترامب دعمها الكامل للتحالف كجزء من استراتيجيتها للحد من نفوذ إيران في المنطقة. وقد تمثل الدعم الاستراتيجي والعسكري الأمريكي للتحالف في شكل مبيعات الأسلحة، وتقديم الاستشارات بشكل موسع بعد ان قلصتها الإدارة الأمريكية السابقة. وبالرغم من ان الحكومة الأمريكية دعت رسمياً إلى رفع الحصار العشوائي الذي يعرقل وصول المساعدات الانسانية إلى اليمن، لكن هذه الدعوة لم تكن مدعومة بذكر أي عواقب سياسية أو اقتصادية أو دبلوماسية على قوات التحالف. كما لم تتبنى واشنطن - في بداية حكم ترامب- موقف واضح فيما يتعلق بحكومة هادي ومستقبل عملية السلام اليمنية^(٤٦).

لذا كانت تحركات الولايات المتحدة تجاه الازمة اليمنية تقع ضمن هذا الاطار، اذ اتهم مستشار الأمن القومي مايكل فليين Michael Flynn في ١ شباط ٢٠١٧، صراحة ايران بمساندتها للحوثيين، الذين يمارسون العمليات العسكرية الانتقازية ضد السعودية. وبالرغم من ان ادارة ترامب لم تكن تمتلك ادلة كافية على تورط ايران في المشهد العسكري اليمني، وأن القوات العسكرية التابعة للحوثي وصالح تخضع لقيادة وسيطرة إيران، إلا أنها حاولت توظيف ادعاءاتها لتنفيذ مخططاتها في المنطقة، إذ كانت كل المعطيات ترجح أن واشنطن تحاول الاشتراك بقوة في العمليات العسكرية في اليمن^(٤٧)، وكان ذلك ضمن جهودها للحد من النفوذ الايراني في المنطقة من جهة، ومحاباة السعودية صاحبة المشتريات العسكرية الأمريكية الضخمة من جهة اخرى.

ونتيجة لما سبق، جاءت أول زيارة خارجية لترامب إلى السعودية في ايار ٢٠١٧، والتي شهدت بيع أسلحة بقيمة ١١٠ مليارات دولار. اذ كانت الرياض من أهم عملاء صناعة الأسلحة الأمريكية. ونظر صناع القرار السياسي في واشنطن إلى مبيعات الأسلحة اليها، على أنها استراتيجية جيدة لدعم حملة الادارة الجديدة ضد الجماعات الإرهابية في اليمن، وتضييق الخناق اكثر على طهران^(٤٨).

وعلى اثر زيادة عدد الاصابات بين صفوف المدنيين اليمنيين، قدم عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الامريكى في حزيران ٢٠١٧، مشروع قرار لمنع بيع ذخائر دقيقة التوجيه إلى السعودية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وبعد ان علمت الرياض بما تضمنه مشروع القرار، كتب وزير الخارجية السعودي عادل الجبير رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون Rex Tillerson تعهد فيها بتوخي مزيد من الحذر لتجنب وقوع إصابات في صفوف المدنيين. كما وعدت السعودية بأنها ستوسع قائمة الأهداف المحظورة والالتزام الصارم بتلك القائمة؛ لذا فان التصويت على الاقتراح اسفر عن فشله بفارق ضئيل، اذ صوت له ٥٣ عضواً، في حين صوت ٦٤ بالضد منه، من جانب آخر، ومن اجل مساعدة الرياض بالوفاء بالتزاماتها، وعدت وزارة الدفاع الامريكية بتزويد الجيش السعودي ببرنامج تدريبي بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، يتضمن دروساً حول تجنب وقوع إصابات بين المدنيين في الغارات الجوية، فضلاً عن ذلك اوضحت واشنطن ان خلية التخطيط المشتركة سيتاح لها إمكانية أكبر للوصول إلى العمليات السعودية، من خلال العمل في مركز التحكم في العمليات الجوية نفسها بدلاً من مكتب منفصل^(٤٩).

أثار الصاروخ الذي أطلقه الحوثيون على الاراضي السعودية في تشرين الثاني ٢٠١٧، حفيفة التحالف العربي، الذي فرض حصاراً كاملاً على جميع موانئ اليمن، بما في ذلك ميناء الحديد الرئيس، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد؛ لذا أصدر البيت الأبيض بياناً في ٦ كانون الاول دعا فيه الرئيس ترامب السعودية إلى "السماح تماماً للغذاء والوقود والماء والأدوية بالوصول إلى الشعب اليمني الذي هو في أمس الحاجة إليها، يجب أن يتم ذلك لأسباب إنسانية على الفور" وفي ٢٠ من الشهر نفسه، أعلن التحالف أنه سينهي حصاره لميناء الحديد لمدة ٣٠ يوماً ويسمح بتسليم أربع رافعات ممولة من الولايات المتحدة إلى اليمن لزيادة قدرة الميناء على تفريغ البضائع التجارية والأسلحة. وفي اليوم التالي، أصدر البيت الأبيض بياناً رحب فيه بإعلان التحالف، واصفاً إياه بأنه من "الأعمال الإنسانية في مواجهة هذا الصراع الكبير"^(٥٠).

كان لانخراط واشنطن في العمليات العسكرية في اليمن اثره على سير الاحداث هناك، اذ زادت الضربات الأمريكية من ٢١ غارة في عام ٢٠١٦، إلى ١٣١ غارة على الأقل في عام ٢٠١٧، كما كشف تقرير لصحيفة نيويورك تايمز أن فريقاً من القبعات الخضراء الأمريكية، يعمل رفقة القوات السعودية في الحدود مع اليمن، وانه ساعد في تحديد وتدمير العديد من مخزونات الصواريخ الباليستية ومواقع الإطلاق التابعة للحوثيين في كانون الاول ٢٠١٧، وبالرغم من أنه لم تكن هناك مؤشرات على أن القوات الأمريكية عبرت الحدود إلى الأراضي اليمنية، لكن الكشف عن تلك المعلومات يشير إلى أن القوات الأمريكية كانت أكثر انخراطاً في الصراع بشكل أعمق بكثير مما تم الكشف عنه سابقاً^(٥١). وكان ذلك متوقعاً في ظل

سياسة ترامب تجاه إيران، واتهامها بانها متسببة بإثارة المشكلات الاقليمية، بما في ذلك الازمة في اليمن، اذ لم ترغب واشنطن بتقوية الحوثيين ليكونوا ذراعاً اخرًا لطهران على غرار حزب الله اللبناني، والذي طالما اصطدمت توجهاته بالمشاريع الامريكية في المنطقة.

وفي تطور خطير للأحداث اليمنية، قتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في ٤ كانون الاول ٢٠١٧، على أيدي حلفائه الحوثيين، وجاء ذلك على إثر محاولة صالح فتح صفحة جديدة مع السعودية، وهو ما عده الحوثيون خيانة لهم^(٥٢)، الأمر الذي كان يشير إلى أن الاوضاع في اليمن لم تكن تحمل معها أي بوادر انفراج، بل على العكس تماماً، افرزت تطورات الاوضاع وتسارعها توترات كبيرة، لم تنعكس اثارها على الساحة اليمنية فحسب، بل وعلى الوضع الاقليمي برمته.

وفي تعليقه على مقتل صالح ذكر وزير الدفاع الامريكي جيمس ماتيس James Mattis في ٥ كانون الاول ٢٠١٧ " إن مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح سيؤدي على الأرجح، في المدى القصير، إلى تدهور الوضع الإنساني في هذا البلد". وبين أنه من السابق لأوانه معرفة تأثير مقتل صالح على سير الحرب، إذ من الممكن ان يقود ذلك إلى مفاوضات سلام تدعمها الأمم المتحدة أو يتحول الصراع إلى "حرب أشد ضراوة". كما أكد ماتيس اهمية تظافر الجهود الدولية من اجل تخفيف حدة الازمة الانسانية في اليمن، لاسيما نقص الدواء والغذاء والمياه النقية وتفشي مرض الكوليرا، وتابع: "أعتقد أنه يتعين زيادة التركيز على الجانب الإنساني في الوقت الحالي"^(٥٣).

وفي رسالته إلى الكونغرس الامريكي في ١٤ اذار ٢٠١٨، اعرب وزير الدفاع ماتيس عن تقديره لدعم الكونجرس المستمر لوزارة الدفاع، ورحب بمناقشة الوضع في اليمن، وبين أن وزارة الدفاع تشارك قلق الكونغرس بشأن الضرر اللاحق بالمدينين اليمنيين والبنية التحتية لليمن، وتعمل عن كثب مع وزارة الخارجية لدعم المفاوضات الدبلوماسية لحل الصراع المدني وتخفيف الأزمة الإنسانية. كما اوضح بان الولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٥، قدمت دعماً محدوداً للعمليات العسكرية للتحالف بقيادة السعودية لاستعادة الحكومة اليمنية المعترف بها من الأمم المتحدة، والحفاظ على وحدة الأراضي السعودية من القوات المتحالفة مع الحوثيين في اليمن، وأن الرئيس أوباما والرئيس ترامب لم يخولا باستخدام القوة العسكرية ضد الحوثيين، وأن دعم واشنطن تمثل بتبادل المعلومات الاستخبارية، والمشورة العسكرية والدعم اللوجستي. بما في ذلك التزود بالوقود جواً. وان هذا الدعم غير القتالي يركز على تحسين عمليات وإجراءات التحالف، لاسيما فيما يتعلق بالامتثال لقانون النزاع المسلح، وأفضل الممارسات للحد من مخاطر الخسائر في صفوف المدنيين. ومع هذا الدعم، فان السعودية قادرة على الدفاع عن نفسها من الهجمات الصاروخية، وحماية حرية الملاحة في البحر الأحمر، واستعادة الأراضي التي احتلها الحوثيون المدعومون

من إيران. وأن فرض قيود جديدة على الدعم الأمريكي المحدود قد يؤدي إلى زيادة الخسائر في صفوف المدنيين، ويعرض التعاون مع شركاء واشنطن في مكافحة الإرهاب للخطر، ويضعف علاقات الولايات المتحدة مع السعودية، وكل ذلك من شأنه أن يزيد من تفاقم الوضع والأزمة الإنسانية اليمنية. فضلاً عن أن سحب الدعم الأمريكي من شأنه أن يشجع إيران على زيادة دعمها للحوثيين، وتمكينهم من توجيه مزيداً من ضربات الصواريخ الباليستية على السعودية، وتهديد ممرات الشحن الحيوية في البحر الأحمر، مما يزيد من مخاطر نشوب صراع إقليمي على نطاق أوسع، والتأثير سلباً على قدرة واشنطن على تعزيز العلاقات طويلة الأمد، وبناء شراكات أمنية قوية في جميع أنحاء العالم. وفي نهاية رسالته، طلب ماتيس من الكونجرس عدم فرض قيود على استمرار الدعم الأمريكي لقوات التحالف وعملياته "المشروعة للدفاع عن النفس"^(٥٤).

وفي سياق متصل، أبلغ مساعد وزير الدفاع الأمريكي للشؤون الأمنية الدولية روبرت كارم Robert Karem الكونغرس في ١٧ نيسان ٢٠١٨، أنه قد تم نشر حوالي خمسون من الأفراد الأمريكيين في السعودية لتقديم المشورة بشأن تهديدات الصواريخ الباليستية الحوثية ضد السعودية. وذكرت بعض وسائل الإعلام أن الأفراد الأمريكيين يساعدون أيضاً قوات الحدود السعودية للحد من خسائرهم البشرية، وتقليل الإصابات التي قد تلحق بهم نتيجة القنابل المزروعة من قبل الحوثيين على جوانب الطرق^(٥٥).

اتسمت غارات التحالف العربي في مناسبات عدة بقسوتها وبشاعتها، ففي ٩ آب ٢٠١٨ استهدفت غارة جوية للتحالف حافلة مدرسية في شمال اليمن، مما أسفر عن مقتل ٥١ شخصاً، من بينهم ٤٠ طفلاً، الأمر الذي أثار امتعاض وتنديد المجتمع الدولي. في وقت ذكرت فيه وسائل الإعلام الدولية على نطاق واسع، ان القنبلة المستخدمة في الغارة الجوية كانت أمريكية الصنع. لذا جددت تلك الحادثة، الدعوات داخل المجتمع الدولي لوقف واشنطن توفير الأسلحة والدعم العسكري للتحالف، ورداً على ذلك، ذكر وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس أن الدعم الأمريكي للتحالف هو "ليس غير مشروط" وأن خطأ مثل هذا مأساوي من كل النواحي، "لكننا لم نر أي تجاهل فظ من قبل الأشخاص الذين نعمل معهم". وفي ايلول ٢٠١٨، شهد وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو Mike Pompeo أمام الكونغرس على أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة "تتخذان الخطوات المناسبة" لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين والبنية التحتية المدنية^(٥٦)، يبدو أن واشنطن كانت تغالط نفسها بمساعدتها ووقوفها إلى جانب التحالف في حربه ضد اليمن، وكان هنالك تناقضات ومغالطات واضحة في تصريحات المسؤولين الامريكان، ودفاعهم عن الممارسات اللاإنسانية للتحالف.

أصبح دور الولايات المتحدة أكثر محورية بوصفها دولة رئيسة متورطة في الصراع اليمني لحماية مصالحها الإقليمية. وبالخصوص على خلفية الوضع في سوريا والتحالف الروسي - الإيراني هناك، إذ بات دور واشنطن في حماية حلفائها في الشرق الأوسط أكثر أهمية. علاوة على ذلك، فإن التهديدات التي شكلها الحوثيون في البحر الأحمر للسفن التجارية والعسكرية جعلت الوضع أكثر هشاشة^(٥٧)؛ مما كان ينذر بخطر حقيقي يهدد المصالح الأمريكية.

لقد اشارت الإحصاءات الصادرة عن القيادة المركزية الأمريكية عام ٢٠١٨، إلى أن القوات الأمريكية تساند الحملة الجوية السعودية في اليمن بمعدل ١٠١ طلعة جوية لإعادة التزويد بالوقود شهرياً، أي حوالي ٣ طلعات يومياً، ويعني ذلك في المصطلحات العسكرية أن ما يقرب من ٤٠٠ ألف رطل من الحمولة المفرّغة يومياً متاحة للطائرات السعودية المنخرطة في المهام القتالية، وللقيادة والتحكم، والاستخبارات، والاستطلاع. ومع ذلك، أشار الوزير ماتيس إلى أن القوات الجوية الأمريكية توفر أقل من عشرين في المائة من الوقود المستهلك في العمليات الجوية اليومية التي تنفذها السعودية في اليمن، إذ تؤمن منصات إعادة التزويد الضخمة الثلاثة عشر التابعة للقوات الجوية الملكية السعودية أكثر من ٨٠% من الوقود. بمعنى آخر، إذا أقدمت واشنطن على تخفيض دعمها لتزويد الطائرات السعودية بالوقود أو إلغاءه، فسيكون لذلك تأثير ضئيل على العمليات السعودية داخل اليمن. ومع ذلك، فإن قطع إمدادات الوقود قد يُعقّد العمليات السعودية التي تتقدّم على مسافة أعماق داخل اليمن، على غرار الغارات الجوية في صنعاء وصعدة وغيرها من المناطق الحضرية التي تتطوي على مخاطر كبيرة على المدنيين، وفي هذا السياق، لفت الوزير بومبيو في ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٨ إلى ضرورة وقف ضربات التحالف الجوية في جميع المناطق المأهولة في اليمن، مشيراً إلى أن قطع إمدادات الوقود قد يكون وسيلة مفيدة لتوضيح الرسالة إلى الرياض وتشكيل ملامح العمليات السعودية^(٥٨).

ووسط تدقيق مكثف من قبل الكونجرس انهدت واشنطن عمليات التزود بالوقود في الجو لطائرات التحالف في تشرين الثاني ٢٠١٨^(٥٩). وكان ذلك لأسباب عدة يأتي في مقدمتها: اظهار الدعم الأمريكي لجهود السلام التي يبذلها مبعوث الأمم المتحدة لليمن، ومحاولة واشنطن ان تتأى بنفسها عن السعودية، في أعقاب مقتل الصحفي جمال خاشقجي على يد عملاء سعوديين في تشرين الاول ٢٠١٨^(٦٠). علاوة على ذلك، فان منظمات انسانية عدة كانت تحت واشنطن طوال عام ٢٠١٨، على إنهاء مشاركتها العسكرية وقيادة جهد دبلوماسي لإنهاء الأعمال العدائية، بعد سنوات من الخسائر الكارثية والأضرار التي أعاققت وصول المساعدات الإنسانية لليمن^(٦١).

وبالرغم من توصل الفصائل المتحاربة إلى اتفاق وقف إطلاق النار في كانون الأول ٢٠١٨، في ميناء الحديدة، أكبر ميناء بحري في اليمن، إلا أن القتال كان مشتتاً في أماكن أخرى بين الحوثيين وقوات التحالف العسكري، ومع استمرار حصيلة القتلى بالارتفاع، ونفسي سوء التغذية والجوع على حد سواء، حذرت الأمم المتحدة في شباط ٢٠١٩، من الأزمة الإنسانية في اليمن، ووصفتها بأنها "الأسوأ في العالم"، وفي واشنطن ارتفعت الأصوات المعارضة لاستمرار الحرب في اليمن، ودعت الحكومة الأمريكية إلى التدخل وسحب الدعم الأمريكي للمجهود الحربي السعودي، وتحويل وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه الأمم المتحدة إلى سلام دائم، وعدت تلك الأصوات أن القيام بذلك هو المسار الوحيد الذي يمكن الدفاع عنه من الناحية الأخلاقية والاستراتيجية^(١٢).

ومع استمرار الحرب في اليمن، وعدم وجود مؤشرات تدل على قرب انتهائها بالوسائل العسكرية، اشتدت الأزمة بين البيت الأبيض والكونغرس الأمريكي حول ثلاث قضايا ملحة هي: سياسة الولايات المتحدة تجاه السعودية، والاستراتيجية الإقليمية الأمريكية لمواجهة إيران، والرقابة التشريعية في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها. ونتج عن تلك المجابهات إصدار الكونغرس قراراً لسلطات الحرب، دعا إلى إنهاء المساعدات العسكرية الأمريكية لعمليات التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، بعد إقراره من قبل مجلس النواب الذي يسيطر عليه الديمقراطيون، ومجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الجمهوريون، إلا أن الرئيس الأمريكي نقض القرار في أيار ٢٠١٩، وقد حاولت إدارة ترامب في ٢٤ من الشهر نفسه، استعمال استثناء الحالات الطارئة المنصوص عليها في "قانون مراقبة تصدير الأسلحة" لعام ١٩٧٦، والذي يُنظم عملية بيع الولايات المتحدة الأسلحة إلى الحكومات الأجنبية، فمن خلال إعلان الحالة الطارئة والاستغناء عن فترة المراجعة المطلوبة في الكونغرس الأمريكي لمدة خمسة عشر أو ثلاثين يوماً، مهدت الإدارة الأمريكية مساراً للمضي قدماً في بيع أسلحة تقدر بنحو ٨.١ مليار دولار، ولتبرير هذه الخطوة، أكد المسؤولون الأمريكيون على الحاجة إلى دعم الحلفاء في المنطقة ضد التهديد المتزايد من إيران. ورداً على ذلك، أعلن عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في بيان صحفي في ٥ حزيران ٢٠١٩، أن اثنين وعشرين قراراً هدفت إلى منع مبيعات الأسلحة الأمريكية المختلفة إلى السعودية والإمارات تم رفضهم من قبل الرئيس الأمريكي. ووضحوا مخاوفهم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن والأزمة الإنسانية المتفاقمة هناك، وسلوك ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، كما أصروا على أن هناك وسائل أكثر فاعلية لمواجهة إيران من مبيعات الأسلحة. وعند الدفاع عن الدور الرقابي للكونغرس، وصفوا استعمال الإدارة الأمريكية لاستثناء الحالات الطارئة من قانون مراقبة تصدير الأسلحة بـ"سوء الاستخدام" الذي "خرق عملية بيع الأسلحة"^(١٣).

لم تحول اعتراضات الكونغرس الأمريكي عن ثني الإدارة الأمريكية عن الشروع في مخططاتها، ففي صيف ٢٠١٩، أمر الرئيس ترامب بنشر بطارية دفاع جوي باتريوت في قاعدة الأمير سلطان الجوية بوسط المملكة العربية السعودية، وفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية، فان واشنطن تقف بحزم مع شركائها السعوديين في الدفاع عن حدودهم ضد التهديدات المستمرة من قبل الحوثيين، الذين يعتمدون على أسلحة وتكنولوجيا إيرانية الصنع لتنفيذ مثل هذه الهجمات. وفقاً لتقرير ارسله ترامب إلى الكونغرس في كانون الأول ٢٠١٩، حول نشر القوات المسلحة الأمريكية في الخارج، فانه تم نشر عدد صغير من العسكريين الأمريكيين في اليمن للقيام بعمليات ضد القاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش، وأن القوات المسلحة الأمريكية تواصل العمل بشكل وثيق مع الحكومة اليمنية، والقوات الشريكة الإقليمية لتقليل التهديد الإرهابي الذي تشكله تلك الجماعات^(٦٤)، بدى واضحاً أن الإدارة الأمريكية لم تكن تريد تقليل مشاركتها العسكرية في الحرب ضد اليمن، لولا الظروف التي تسبب بها انتشار فيروس كورونا، وارتفاع الاصوات المناهضة بإيقاف جميع العمليات العسكرية والصراعات المسلحة ليس في اليمن وحدها فحسب، بل في جميع انحاء العالم، ومع ذلك، وبالرغم من ان الحرب في اليمن شهدت فترات توقف وهدنة غير معلنة بين الاطراف المتحاربة في عام ٢٠٢٠، إلا أنها اندلعت مجدداً لتشكل فصلاً آخرًا من فصول التدخلات الدولية، وعدم الاكتراث لتفاقم الازمات الانسانية هناك.

الخاتمة

١. بالرغم من عدم توافق الامكانيات المادية والعسكرية والبشرية بين الاطراف المتصارعة، إذ كانت الكفة تميل إلى جانب قوات التحالف، والتي تمثلت بدول عدة لها ثقلها في المنطقة، إلا أن ذلك الامر لم يعني الكثير في الحرب التي استمرت لسنوات، ولم يكن اختيار واشنطن للطرف الاقوى للاصطفاف إلى جانبه، سبباً في انتهاء الصراع وفقاً للرؤيا الأمريكية والسعودية.
٢. بدى واضحاً أن انخراط الولايات المتحدة في الصراع اليمني كان بسبب تأثيره على مصالحها في المنطقة من جهة، وسعي الإدارة الأمريكية إلى محاياة السعودية وغيرها من دول الخليج العربية، صاحبة الثروات النفطية الهائلة من جهة اخرى. ولاشك ان الصفقات الاسلحة الأمريكية إلى السعودية كانت تقع ضمن هذا الاتجاه.
٣. كان للعامل الإيراني أثراً كبيراً ومهم في توجهات صناع القرار السياسي الأمريكي، إذ كان للمؤثر الإيراني دور هام في تحديد الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصراع في اليمن، فعندما اقتربت واشنطن من طهران وتم التوصل إلى الاتفاق النووي بين الأخيرة والدول الكبرى عام ٢٠١٥، عملت ادارة اوباما على

تقليص مشاركتها ودعمها للتحالف العربي، بل حاولت أيضاً الضغط على السعودية لتقليل الخسائر بين صفوف المدنيين. في حين أن إدارة ترامب عملت بعد انسحابها من الاتفاق النووي الإيراني عام ٢٠١٨ على زيادة دعمها للعمليات العسكرية للتحالف.

٤. بالرغم من أن الكونغرس الأمريكي كانت له محاولات عدة لتشريع قانون يمنع تصدير الاسلحة إلى السعودية، وإيقاف دعم الادارة الامريكية للتحالف في حربه ضد اليمن، إلا أن كل تلك الجهود باءت بالفشل، امام تزمّت ادارة ترامب ومواصلة دعمها للتحالف ومحاربة الحوثيين بوصفهم وكلاء ايران وفقاً لرؤية واشنطن. الامر الذي كان له تداعياته الخطيرة على الوضع الانساني في اليمن، حتى أن ارتفاع الاصوات المعارضة للسياسة الامريكية تجاه الازمة اليمنية سواء ما كان منها على الصعيد الداخلي أو الخارجي، لم يكن لها تأثير كبير على عدول واشنطن عن نهجها الذي اتبعته تجاه الازمة اليمنية، لاسيما أبان عهد الرئيس ترامب.

الهوامش:

- (١) الحوثيون: حركة دينية ذات تنظيم سياسي وعقائدي، تؤمن بأفكار وعقائد الاثني عشرية. عرفت باسم الحوثيين نسبة إلى مؤسسها بدر الدين الحوثي. ويعود تاريخ تأسيسها إلى عام ١٩٩٢ عندما افتتح بدر الدين منتدى ثقافي باسم منتدى الشباب المؤمن، إلا أن عام ١٩٩٧ شهد تحول في توجه الحركة التي اتخذت الطابع السياسي وخاضت صراعاً مع الحكومة اليمنية نتيجة لشعورها بالظلم والتهميش. للمزيد من التفاصيل ينظر: هدى المالكي: الحوثيون، النشأة، العقيدة، الاهداف، جامعة ام القرى، كلية الدعوة واصول الدين، السعودية، د.ت، ص ٣ - ٦.
- (2) Elif Çamyaran, Yemen within the framework of failed state theory, The Master of Arts International Political Economy, Istanbul Bilgi University, Graduate School of Social Sciences, 2017, p.31.
- (٣) مركز دراسات الشرق الاوسط، الازمة اليمنية الى اين، الاردن، العدد السابع، شباط، ٢٠١٥، ص ٥.
- (4) Esther Kestemont, What Role(s) for the European Union in National Dialogues? Lessons Learned from Yemen, EU Diplomacy Paper, Belgium, 2018, p. 7.
- (5) The Yemen Peace Project, America's Role in Yemen 2017 and Beyond, Washington, 2017, p.4.
- (6) Rene Rieger, Saudi Arabian Foreign Relations: Diplomacy and Mediation in Conflict Resolution, New York, 2017, p.202.
- (7) Alia Eshaq and Suad Al-Marani, Assessing the EU's conflict prevention and peace building interventions in Yemen, Political Development Forum, The Hague, 2017, pp. 17, 19.
- (٨) غريغوري جونسن، كيف ساهمت السياسة الأميركية المستندة إلى رؤية سعودية في سوء فهم أمريكا لليمن وتعثرها هناك؟، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، اليمن، أكتوبر ٢٠١٩، ص ٧-٨.
- (٩) مجموعة اصدقاء اليمن: تم تأسيسها في كانون الثاني ٢٠١٠، وتألقت من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأربع دول من أعضاء مجلس التعاون الخليجي الست (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان) فضلاً عن الاتحاد الأوروبي. بنظر: Alia Eshaq and Suad Al-Marani, Op.Cit., pp.11, 21.
- (١٠) راجح بادي، المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية إلى "عاصفة الحزم"، تشرين الثاني ٢٠١١ - آذار ٢٠١٥، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، سياسات عربية، العدد ١٤، بيروت، ايار ٢٠١٥، ص ١٧٠.
- (11) Júlia Palik, The European Union's civil war mediation practices in Yemen: The case of competitive mediator market, Grotius : tudományos folyóirat , Budapesti Corvinus Egyetem, 2018, p.6.
- (12) Sami Kronenfeld and Yoel Guzansky, Yemen: A Mirror to the Future of the Arab Spring, Military and Strategic Affairs, Volume 6, No. 3, December 2014, p.89.
- (13) Ibid, pp. 92-93.

- (14) Véronique Dudouet, Alia Eshaq, Ekaterine Basilaia & Nana Macharashvili, From policy to action: assessing the European Union's approach to inclusive mediation and dialogue support in Georgia and Yemen, *Journal Peacebuilding* , Vol. 6, Issue 3, 2018, p. 12.
- (15) Sami Kronenfeld and Yoel Guzansky, Op.Cit., p.81.
- (16) Maged al-Madhaji, How Yemen's post-2011 transitional phase ended in war, The Sana'a Center for Strategic, Sana'a, May, 19, 2016, p. 10.
- (17) The Yemen Peace Project, Op.Cit., p.6.
- (18) Eric Robinson and Other, What Factors Cause Individuals to Reject Violent Extremism in Yemen? , Library of Congress, 2017 , p.7.
- (19) Alia Eshaq and Suad Al-Marani, Op.Cit., pp.26 – 27.
- (20) Congressional Research Service, Yemen: Civil War and Regional Intervention, Washington, April 23, 2020, p.14.
- (21) European Parliament resolution 2760 of 9 July 2015 on the situation in Yemen.
(٢٢) غريغوري جونسن، المصدر السابق، ص ٩.
- (23) Congressional Research Service, Yemen: Civil War ..., p.6.
- (24) The Yemen Peace Project, Op.Cit., pp. 6, 8.
- (25) Enea Gjoza, Benjamin H. Friedman, End U.S. military support for the Saudi-led war in Yemen, U.S, January 2019, p. 7.
- (٢٦) روبرت سبرينغبورغ، ف.س. بينك وليامز، جون زافاج، المساعدة الأمنية في الشرق الأوسط: رقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠٢٠، ص ٢١.
- (٢٧) سلمان العماري، رؤيا للبحوث والدراسات، واقع الصراع ومآلات الحرب الجيوسياسية في اليمن، ٢٦ مارس، ٢٠١٩. على الموقع: <https://ruyaa.cc/Page/8845>.
- (٢٨) غريغوري جونسن، المصدر السابق، ص ١٠.
- (29) Mohammad Hassan Al-Qadh, The Iranian Role in Yemen and its Implications on the Regional Security, Arabian Gulf Centre for Iranian Studies, Riyadh, 2017, pp. 50-51.
- (30) Congressional Research Service, Congress and the War in Yemen: Oversight and Legislation 2015-2020, Washington, June 19, 2020, pp.3-4.
- (31) Ibid, pp. 3-4.
- (٣٢) محمد الحوثي، مسار المواقف الإقليمية والدولية من العدوان على اليمن من إعلان واشنطن ٢٦/٣/٢٠١٥ إلى مفاوضات الكويت ٢١/٤/٢٠١٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية اليمني، مقاربات سياسية، العدد الأول، يوليو-ديسمبر ٢٠١٦، ص ١٠٥.
- (٣٣) المصدر نفسه، ص ١٠٥.
- (٣٤) روبرت سبرينغبورغ، ف.س. بينك وليامز، جون زافاج، المصدر السابق، ص ٢٤.
- (35) Congressional Research Service, Congress and the War in Yemen..., p. 5.

- (36) Kirsten Jongberg, The conflict in Yemen: latest developments, European Union, October 2016, p. 5.
- (37) Mohammad Hassan Al-Qadh, Op.Cit., p.51.
- (٣٨) الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في اليمن بما في ذلك الانتهاكات والإساءات منذ أيلول ٢٠١٤، الجلسة التاسعة والثلاثون، ١٠ - ٢٨ أيلول ٢٠١٨، ص ٥.
- (39) The Yemen Peace Project, Op.Cit., p.9.
- (40) Kirsten Jongberg, Op.Cit., p. 6.
- (41) Oona A. Hathaway, Aaron Havigand, Srinath Reddy Kethireddy, Alyssa T. Yamamoto, Yemen: Is the U.S. Breaking the Law?, Harvard National Security Journal, Vol. 10 , 2019, p. 13.
- (42) Congressional Research Service, Congress and the War in Yemen..., p. 5.
- (43) Oona A. Hathaway, Aaron Havigand, Srinath Reddy Kethireddy, Alyssa T. Yamamoto, Op.Cit., p. 16.
- (44) The Yemen Peace Project, Op.Cit., p.13.
- (45) Sergey Lavrov, Yemen Crisis: Causes, Threats and Resolution Scenarios, Center for Arab and Islamic Studies, Institute of Oriental Studies of the Russian Academy of Sciences, No. 14, October 2017, p. 8.
- (46) Giulio Coppi, The Humanitarian Crisis in Yemen: Beyond the Man-Made Disaster, International Peace Institute, Manama, January 2018 , p.5.
- (47) The Yemen Peace Project, Op.Cit., p.9.
- (48) İrem Aşkar KARAKIR, ONGOING CONFLICT IN YEMEN: A PROXY WAR?, Turkish Journal of TESAM Academy, July 2018, p. 138.
- (49) Oona A. Hathaway, Aaron Havigand, Srinath Reddy Kethireddy, Alyssa T. Yamamoto, Op.Cit., p. 16.
- (50) Congressional Research Service, Congress and the War in Yemen..., p. 9-10.
- (51) Oona A. Hathaway, Aaron Havigand, Srinath Reddy Kethireddy, Alyssa T. Yamamoto, Op.Cit., pp. 12-13.
- (٥٢) شيماء بهاء الدين، التحالف السعودي الاماراتي في اليمن من الاتفاق إلى الاختلاف، قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مصر، تقرير ربع سنوي، العدد ١٦، كانون الثاني ٢٠٢٠، ص ١١٥ - ١٣٠.
- (53) <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-42246933>;
<https://arabic.rt.com/world/913897>.
- (54) Defense Secretary Jim Mattis's letter to congressional leaders, Washington, MAR 14 2018. Cited in: <https://apps.washingtonpost.com/g/documents/world/defense-secretary-jim-mattis-letter-to-congressional-leaders/2837/>
للاطلاع على نص الرسالة ينظر ملحق رقم (١)، ص ١٣٥.
- (55) Michael Knights and August Pfluger, U.S.-Saudi Security Cooperation (Part 2): Restricting Operational Support in Yemen, The Washington Institute, Washington, November 6, 2018, pp.1-2.

- (56) Oona A. Hathaway, Aaron Haviland, Srinath Reddy Kethireddy, Alyssa T. Yamamoto, Op.Cit., pp. 18-19 , 50.
- (57) Abdullah Al Dosari, Mary George, Yemen War: An Overview of the Armed Conflict and Role of Belligerents, Journal of Politics and Law, Faculty of Law, University of Malaya, Malaysia, Vol. 13, No. 1; 2020, p.61.
- (58) Michael Knights and August Pfluger, Op.Cit., p.2.
- (59) Congressional Research Service, Yemen: Civil War ..., p.6.
- (60) Oona A. Hathaway, Aaron Haviland, Srinath Reddy Kethireddy, Alyssa T. Yamamoto, Op.Cit., p. 20.
- (61) Fanny Petitbon, Anica Heinlein and Dhabie Brown, Ending arms sales to parties to the conflict in Yemen: exploring CARE's advocacy in France, Germany and the United States, The crisis in Yemen, Humanitarian Exchange, Number 76 , January 2020, p. 31.
- (62) Michael Knights, Kenneth Pollack, and Barbara Walter, A Real Plan to End the War in Yemen, The Washington Institute, Washington, May 2, 2019, p. 1.
- (63) Dana Stroul, The Face-Off Over Gulf Arms Sales: 'Emergency' or False Alarm?, The Washington Institute, Washington, June 10, 2019, p.1.
- (64) Congressional Research Service, Yemen: Civil War ..., p.10.

ملحق رقم (١)
رسالة وزير الدفاع جيم ماتيس إلى الكونغرس الأمريكي



SECRETARY OF DEFENSE
1000 DEFENSE PENTAGON
WASHINGTON, DC 20301-1000

MAR 14 2018

The Honorable Mitchell McConnell
Majority Leader
United States Senate
Washington, DC 20510

Dear Mr. Majority Leader:

I am writing to express the views of the Department of Defense (DoD) on S.J. RES. 54. The Department opposes this proposed resolution. I appreciate Congress's continued support to DoD, and I welcome discussion of the situation in Yemen. DoD shares your concern about the harm to Yemeni civilians and infrastructure, and is working closely with the Department of State to support diplomatic negotiations to resolve the civil conflict and mitigate the humanitarian crisis.

Since 2015, the United States has provided limited support to Saudi-led coalition military operations to restore the UN-recognized government of Yemen and preserve Saudi territorial integrity from Houthi-aligned forces in Yemen. Neither President Obama nor President Trump authorized the use of U.S. military force against the Houthis. Our support takes the form of intelligence sharing, military advice, and logistical support, including air-to-air refueling. This non-combat support is focused on improving coalition processes and procedures, especially regarding compliance with the law of armed conflict and best practices for reducing the risk of civilian casualties. With this support, Saudi Arabia is able to defend itself from missile attacks, protect freedom of navigation in the Red Sea, and regain territory captured by the Iranian-backed Houthis after they seized territory from the Republic of Yemen Government.

New restrictions on this limited U.S. military support could increase civilian casualties, jeopardize cooperation with our partners on counterterrorism, and reduce our influence with the Saudis – all of which would further exacerbate the situation and humanitarian crisis. Withdrawing U.S. support would embolden Iran to increase its support to the Houthis, enabling further ballistic missile strikes on Saudi Arabia and threatening vital shipping lanes in the Red Sea, thereby raising the risk of a regional conflict. More broadly, this resolution would negatively affect our ability to foster long-term relationships, increase interoperability, promote burden sharing, and build strong security partnerships throughout the world.

I ask that Congress not impose restrictions on continued limited U.S. military support of coalition forces in engaging in operations in its legitimate exercise of self-defense. Thank you for your continued support of the Department of Defense.

cc:
The Honorable Charles E. "Chuck" Schumer
United States Senate Minority Leader
The Honorable Paul Ryan
Speaker of the U.S. House of Representatives
The Honorable Nancy Pelosi
U.S. House of Representatives Minority Leader

Source:

The Washington post. Cited in:

<https://apps.washingtonpost.com/g/documents/world/defense-secretary-jim-mattis-letter-to-congressional-leaders/2837/>

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق باللغة العربية

أ- الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في اليمن بما في ذلك الانتهاكات والإساءات منذ أيلول ٢٠١٤، الجلسة التاسعة والثلاثون، ١٠ - ٢٨ أيلول ٢٠١٨.

ثانياً: الوثائق باللغة الانكليزية:

1- Defense Secretary Jim Mattis's letter to congressional leaders, Washington, MAR 14, 2018. Cited in: <https://apps.washingtonpost.com/g/documents/world/defense-secretary-jim-mattis-letter-to-congressional-leaders/2837/>

2- European Parliament resolution 2760 of 9 July 2015 on the situation in Yemen.

ثالثاً: الرسائل الجامعية باللغة الانكليزية

1- Elif Çamyaran, Yemen within the framework of failed state theory, The Master of Arts International Political Economy, Istanbul Bilgi University, Graduate School of Social Sciences, 2017.

رابعاً: الكتب باللغة العربية:

١- هدى المالكي: الحوثيون، النشأة، العقيدة، الاهداف، جامعة ام القرى، كلية الدعوة واصول الدين، السعودية، د.د.

خامساً: الكتب باللغة الانكليزية:

1- Alia Eshaq and Suad Al-Marani, Assessing the EU's conflict prevention and peace building interventions in Yemen, Political Development Forum, The Hague, 2017.

2- Eric Robinson and Other, What Factors Cause Individuals to Reject Violent Extremism in Yemen? , Library of Congress, 2017.

3- Rene Rieger, Saudi Arabian Foreign Relations: Diplomacy and Mediation in Conflict Resolution, New York, 2017.

سادساً: البحوث والدراسات باللغة العربية:

١- راجح بادي، المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية إلى "عاصفة الحزم"، تشرين الثاني ٢٠١١ -

آذار ٢٠١٥، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، سياسات عربية، العدد ١٤، بيروت، ايار ٢٠١٥.

٢- روبرت سبرينغبورغ، ف. س. بينك وليامز، جون زافاج، المساعدة الأمنية في الشرق الأوسط: رقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بيروت، ٢٠٢٠.

- ٣- سلمان العماري، رؤيا للبحوث والدراسات، واقع الصراع ومآلات الحرب الجيوسياسية في اليمن، ٢٦ مارس، ٢٠١٩.
- ٤- شيما بهاء الدين، التحالف السعودي الاماراتي في اليمن من الاتفاق الى الاختلاف، قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مصر، تقرير ربع سنوي، العدد ١٦، كانون الثاني ٢٠٢٠.
- ٥- غريغوري جونسن، كيف ساهمت السياسة الأميركية المستندة إلى رؤية سعودية في سوء فهم أمريكا لليمن وتعثرها هناك؟، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، اليمن، أكتوبر ٢٠١٩.
- ٦- محمد الحوثي، مسار المواقف الإقليمية والدولية من العدوان على اليمن من إعلان واشنطن ٢٦/٣/٢٠١٥ إلى مفاوضات الكويت ٢١/٤/٢٠١٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية اليمني، مقاربات سياسية، العدد الأول، يوليو-ديسمبر ٢٠١٦.
- ٧- مركز دراسات الشرق الاوسط، الازمة اليمنية الى اين، الاردن، العدد السابع، شباط، ٢٠١٥.

سابعاً البحوث والدراسات باللغة الانكليزية:

1. Abdullah Al Dosari, Mary George, Yemen War: An Overview of the Armed Conflict and Role of Belligerents, Journal of Politics and Law, Faculty of Law, University of Malaya, Malaysia, Vol. 13, No. 1; 2020.
2. Congressional Research Service, Yemen: Civil War and Regional Intervention, Washington, April 23, 2020.
3. — Congress and the War in Yemen: Oversight and Legislation 2015-2020, Washington, June 19, 2020.
4. Dana Stroul, The Face-Off Over Gulf Arms Sales: 'Emergency' or False Alarm?, The Washington Institute, Washington, June 10, 2019.
5. Enea Gjoza, Benjamin H. Friedman, End U.S. military support for the Saudi-led war in Yemen, U.S, January 2019.
6. Esther Kestemont, What Role(s) for the European Union in National Dialogues? Lessons Learned from Yemen, EU Diplomacy Paper, Belgium, 2018.
7. Fanny Petitbon, Anica Heinlein and Dhabie Brown, Ending arms sales to parties to the conflict in Yemen: exploring CARE's advocacy in France, Germany and the United States, The crisis in Yemen, Humanitarian Exchange, Number 76 , January 2020.
8. Giulio Coppi, The Humanitarian Crisis in Yemen: Beyond the Man-Made Disaster, International Peace Institute, Manama, January 2018.
9. İrem Aşkar KARAKIR, ONGOING CONFLICT IN YEMEN: A PROXY WAR?, Turkish Journal of TESAM Academy, July 2018.
10. Júlia Palik, The European Union's civil war mediation practices in Yemen: The case of competitive mediator market, Grotius : tudományos folyóirat , Budapesti Corvinus Egyetem, 2018.

11. Kirsten Jongberg, The conflict in Yemen: latest developments, European Union, October 2016.
12. Maged al-Madhaji, How Yemen's post-2011 transitional phase ended in war, The Sana'a Center for Strategic, Sana'a, May, 19, 2016.
13. Michael Knights and August Pfluger, U.S.-Saudi Security Cooperation (Part 2): Restricting Operational Support in Yemen, The Washington Institute, Washington, November 6, 2018.
14. Michael Knights, Kenneth Pollack, and Barbara Walter, A Real Plan to End the War in Yemen, The Washington Institute, Washington, May 2, 2019.
15. Mohammad Hassan Al-Qadh, The Iranian Role in Yemen and its Implications on the Regional Security, Arabian Gulf Centre for Iranian Studies, Riyadh, 2017.
16. Oona A. Hathaway, Aaron Haviland, Srinath Reddy Kethireddy, Alyssa T. Yamamoto, Yemen: Is the U.S. Breaking the Law?, Harvard National Security Journal, Vol. 10, 2019.
17. Sami Kronenfeld and Yoel Guzansky, Yemen: A Mirror to the Future of the Arab Spring, Military and Strategic Affairs, Volume 6, No. 3, December 2014.
18. Sergey Lavrov, Yemen Crisis: Causes, Threats and Resolution Scenarios, Center for Arab and Islamic Studies, Institute of Oriental Studies of the Russian Academy of Sciences, No. 14, October 2017.
19. The Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, The Armed Conflict in Yemen: A Complicated Mosaic, Geneva, 2017.
20. The Yemen Peace Project, America's Role in Yemen 2017 and Beyond, Washington, 2017.
21. Véronique Dudouet, Alia Eshaq, Ekaterine Basilaia & Nana Macharashvili, From policy to action: assessing the European Union's approach to inclusive mediation and dialogue support in Georgia and Yemen, Journal Peacebuilding, Vol. 6, Issue 3, 2018.

ثامناً: مواقع شبكة الانترنت:

- 1- <https://arabic.rt.com/world/913897>
- 2- <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-42246933>.